الأمانة العامة

البيان الصادر عن

الاجتماع الوزاري الثالث للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة

التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية

الخميس: 9 سبتمبر/أيلول 2021

عقدت اللجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية والمكونة من جمهورية مصر العربية (رئيس اللجنة) ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ومعالي السيد أمين عام جامعة الدول العربية، اجتماعها الثالث وذلك بمقر الجامعة بالقاهرة على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على المستوي الوزاري في دورته العادية رقم 156 بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول 2021.

ناقشت اللجنة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وقد اطلعت على المُذكرة الشارحة المُقدمة من الأمانة العامة في هذا الصدد، وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 8454 الذي اعتمده المجلس في دورته غير العادية يوم 12 أكتوبر/تشرين أول 2019، بشأن العدوان التركي على سوريا؛ وعلى القرار رقم 8542 بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول 2020، بشأن انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية؛ وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، رقم (8518) د.ع بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8543) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9، ورقم (8614) د. ع (155) بتاريخ 2021/3/3، بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية؛ ومضمون بيانات السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أكدت اللجنة على قرارات مجلس جامعة الدول العربية السابقة، والخاصة بالتدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

أعربت اللجنة عن رفضها للوجود العسكري التركي على أراضي عدد من الدول العربية وأدانت التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، والانتهاكات التركية المُتكررة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بفرض حظر السلاح على ليبيا.

وأكدت اللجنة على عدم شرعية تواجد القوات التركية في كل من دولة العراق ودولة ليبيا والجمهورية العربية السورية، وشددت على ضرورة سحب تركيا لقواتها بشكل فوري دون قيد أو شرط،

ودعت اللجنة لاتخاذ كافة التدابير التي من شأنها التصدي لعمليات رعاية وتجنيد وتدريب ونقل المقاتلين الأجانب والمرتزقة لداخل حدود البلاد العربية.

استنكرت اللجنة المساعي التركية لتغيير التركيبة الديمجرافية في بعض المناطق العربية الخاضعة لاحتلالها على غرار شمال شرق سوريا، والانتهاكات المستمرة لسيادة بعض الدول العربية.

طالبت اللجنة كذلك تركيا باحترام الحقوق المائية لكل من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية، ووقف كافة الانتهاكات التي تقوم بها من إقامة السدود على منابع نهري دجلة والفرات، مما أثر سلباً على الحصص المائية للدولتين العربيتين، فضلاً عما تتسبب فيه تلك الانتهاكات من أضرار بيئية واقتصادية جسيمة على كلا الدولتين.

تم الاتفاق على عقد الاجتماع المُقبل للجنة على هامش الدورة 157 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري برئاسة مصر.